الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الخامس للجنة الخبراء

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الثالثة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ليلونغوي، ملاوي
25-28 آذار/مارس 2010

Distr.: GENERAL
E/ECA/COE/29/5
AU/CAMEF/EXP/5(V)
Date: 17 March 2010

Arabic
Original: English

تقرير عن
تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

موجز

يُعرض هذا التقرير على اجتماعات عام 2010 السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وهو يتضمن آخر مستجدات التقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع غيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء في دعم برنامج أفريقيا بشأن تغير المناخ والتنمية منذ مؤتمر عام 2009.

ومن المعترف به على نطاق واسع أنه على الرغم من أن تأثيرات تغير المناخ ستطال جميع البلدان، إلا أن الفقراء سيتضررون منها أكثر من غيرهم. ذلك أن اعتمادهم على الموارد البيئية المحلية، إضافة إلى الضغوط الواقعة حاليا على حالتهم الصحية ورفاههم ومواردهم المالية والمؤسسية والبشرية المحدودة، تجعلهم أكثر تضررا من تغير المناخ وأقل قدرة على التكيف معه. وبالتالي فإن تغير المناخ قد يقوض قدرة البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، على تحقيق الغايات المحددة للأهداف الإنمائية للألفية، مما من شأنه إبطاء وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وتدرك البلدان الأفريقية تماما الحاجة الملحة للتصدى لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أعرب القادة السياسيون الأفارقة على أعلى المستويات عن التزامهم بالتصدى للتحديات التي تطرحها هذه الظاهرة. وينعكس ذلك في مختلف القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والهيئات الوزارية الأفريقية ذات الصلة، وعلى الخصوص المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغير ذلك من الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء في التنمية، عززت الحكومات الأفريقية إجراءاتها الرامية إلى التصدي لتحدي تغير المناخ وتحقيق التنمية. وشاركت الحكومات أيضا مشاركة فعالة في جميع المفاوضات الدولية بهذا الشأن، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المنعقد في كانون الأول/ديسمبر عام 2009.

توصيات في مجال السياسة العامة

(أ) ينبغي مراعاة مسألة تغير المناخ في عملية صنع القرارات الوطنية للحد من آثاره السلبية على الموارد وأسباب الرزق والاقتصاد ككل؛

(ب) ضمانا لمواصلة المشاركة الفعالة لأفريقيا في المفاوضات وتحديد مواقفها بدقة أكثر في مفاوضات عام 2010، ينبغي تعزيز هياكلها وآلياتها للتنسيق والتفاوض في ضوء الدروس المستفادة من كوبنهاغن؛

(ج) يتعين على أفريقيا مواصلة الضغط لمواصلة إصلاح نظام الحوكمة الحالي لتمويل تدابير مكافحة تغير المناخ والإسراع بتشغيل صندوق كوبنهاغن للحفاظ على البيئة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان بناء قدراتها المؤسسية والتقنية والإدارية من أجل الحصول على التمويل من هذا الصندوق واستخدامه بفعالية؛

(د) ينبغي أن يصبح برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا –والكيانات التابعة له– جاهزا تماما للعمل بأسرع ما يمكن لضمان حصول جميع المفاوضين وصانعي السياسات الأفارقة على جميع المستويات على كل ما يحتاجونه من دعم للمشاركة بفعالية في المفاوضات المقبلة بشأن تغير المناخ، ولدعم إدراج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في عمليتي وضع السياسات وتنفيذها، وكذلك لتنفيذ مشاريع عملية وميدانية تدعم التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، لا سيما تدابير التكيف؛

(هـ) ضمانا لاستدامة الأنشطة الجارية الهادفة إلى التصدي لتحدي تغير المناخ في أفريقيا، ينبغي وضع برنامج فرعي بشأن تغير المناخ والتنمية تابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولا- مقدمة

1- من المسلم به على نطاق واسع أن تغير المناخ سيؤثر على جميع البلدان، وعلى الخصوص البلدان الفقيرة في أفريقيا التي لا يد لها فيه. ويرجع ذلك إلى ضعف المنطقة الشديد إزاء هذا التحدى التنموى الذى لم يسبق له مثيل، والناتج عن ضغوط متعددة واقعة على القارة وكذلك ضعف قدرتها على التكيف. وسيؤثر تغير المناخ على جميع القطاعات الاقتصادية فى أفريقيا وبالتالى سيطرح تحديات لم يسبق لها مثيل على القارة، ولا سيما من حيث تلبية احتياجات التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

2- وسيلحق تغير المناخ ضررا شديدا بالإنتاج الزراعي وإمكانيات الحصول على المواد الغذائية في كثير من البلدان الأفريقية. وسيعرض القارة لمزيد من الضغوط على استهلاك المياه مع نقص فيها، وللحد من عدد مصادر الطاقة الكامنة، والإضرار المتزايد بصحة الغابات وانتشار الأمراض المنقولة بالمياه. وسيؤدي تغير المناخ إلى زيادة الكوارث وتكرارها وتزايد حدتها والصدمات المناخية أكثر من أي وقت مضى، وسيشكل تهديدا أمنيا كبيرا لأفريقيا. والواقع أن تغير المناخ بدأ بالفعل في تقويض مكاسب تنموية تحققت على مدى عقود بشق الأنفس، وبالتالي تدعو الحاجة إلى بذل جهود منسقة ومتسقة للتعجيل بالتصدي لهذا التحدي التنموي. ويعد التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات، وكذلك اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ تتماشى واحتياجات التنمية المستدامة، عناصر ذات أهمية حاسمة في تمكين أفريقيا من التكيف بما فيه الكفاية مع آثار تغير المناخ.

3- وقد أعرب القادة السياسيون الأفارقة على أعلى المستويات عن التزامهم بالتصدى للتحديات التى يطرحها تغير المناخ. وينعكس ذلك فى مختلف القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ومؤتمرات الهيئات الوزارية الأفريقية المعنية، وعلى الخصوص المؤتمر الوزارى الأفريقى المعنى بالبيئة والاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

4- وفي هذا الإطار، تعرض هذه الورقة آخر مستجدات برنامج تغير المناخ والتنمية في أفريقيا خلال الفترة من حزيران/ يونيه 2009 حتى الآن. وهو يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والاجتماعات السنوية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تغير المناخ. ويلفت التقرير الانتباه إلى الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز في تفعيل برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا والكيانات التابعة له وفي تنفيذ البرامج الإقليمية والقارية الأخرى المعنية بتغير المناخ. ويسلط الضوء على دعم الأعمال التحضيرية الأفريقية لمؤتمر كوبنهاغن ويناقش نتائج هذا المؤتمر وسبل المضي قدما بالنسبة لأفريقيا. ويوجه الانتباه إلى إجراءات المتابعة، بما فيها أهم المبادرات القارية والإقليمية المزمع اتخاذها بعد كوبنهاغن. وأخيرا، ترد في الورقة بعض الملاحظات الختامية والتوصيات التي ستعرض على نظر الوزراء بشأن كيفية المضي قدما بهذا الشأن.

ثانيا- دعم تنفيذ برنامج أفريقيا لمكافحة تغير المناخ والتنمية

ألف- إطار الدعم

5- واصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا بصفته أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، فضلا عن هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وشركاء التنمية، تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج أفريقيا لمكافحة تغير المناخ والتنمية. ويقدم هذا الدعم بناء على اعتبارات في جملتها ما يلي:

(أ) فى كانون الثانى/يناير 2007، حث الاتحاد الأفريقى فى دورته العادية الثامنة الدول الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على القيام، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى والشركاء فى التنمية، بمراعاة اعتبارات تغير المناخ فى الخطط والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على المستويين الوطنى والإقليمى. وفى هذا الصدد، طلب مؤتمر القمة من مفوضية الاتحاد الأفريقى العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقى على وضع وتنفيذ خطة رئيسية بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا. وقد وضع برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا استجابة لهذا الطلب؛

(ب) وفى نيسان/أبريل 2007، طلب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من "اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقى ومصرف التنمية الأفريقى وبالتعاون مع المؤسسات الأفريقية والدولية المعنية، باتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع وتنفيذ برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا بفعالية وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في كل دورة من دورات مؤتمر المفوضية"؛

(ج) وفي نيسان/أبريل 2008، رحب الاجتماع السنوى المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بإنشاء مركز السياسات الأفريقية بشأن المناخ ومساندته بهدف توجيه السياسات العامة في البلدان الأعضاء وحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء العمل فيه فورا. وحث الاجتماع اللجنة أيضا على القيام، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، باتخاذ التدابير اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا من خلال المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(د) ولاحظت الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى بين مفوضية الاتحاد الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعقيد وصعوبة المفاوضات ودعت المفوضية إلى القيام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقى، بدعم إجراء مشاورات حول استعدادات أفريقيا للمشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ بعد عام 2012. وأكد الوزراء مجددا التزامهم بإدراج استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في أطر التنمية الوطنية والإقليمية. وشددوا أيضا على ضرورة دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجالي المناخ والتنمية،

بما في ذلك القدرة على الاستفادة من آليات التمويل، مثل آلية التنمية النظيفة، وعلى المشاركة بفعالية في سوق الكربون؛

(هـ) وفي حزيران/يونيه 2008، أعرب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثانية عشرة عن تأييده لعملية وضع برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا، وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي التعجيل بوضع الصيغة النهائية لوثيقة البرنامج ونشر هذه المعلومات لضمان مشاركة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في البرنامج. ورحب المؤتمر في دورته هذه بإنشاء مركز السياسات الأفريقية بشأن تغير المناخ وأعرب عن دعمه له وشدد على دوره في التشجيع على إدراج موضوع تغير المناخ في عمليتي التنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا. وأهاب ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرهما من المؤسسات المعنية أداء دور فاعل في هذه المبادرة؛

(و) واتخذ المؤتمر في الدورة نفسها القرارين الرئيسيين التاليين بخصوص تقديم الدعم للمفاوضين الأفارقة بشأن تغير المناخ وكذلك وضع إطار شامل للبرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ:

''1''طلب الوزراء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية لأفريقي والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى المعنية، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات التحضيرية للمفاوضين الأفارقة بشأن تغير المناخ وتزويدهم بالدعم فى المجالين الفنى والتقنى وفى مجال تحليل السياسات العامة لمساعدتهم على التحضير بفعالية للمشاركة فى أعمال الدورتين الرابع عشرة والخامس عشرة لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورتين الرابعة والخامسة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

''2''دعا المؤتمر الوزاري الأفريقى المعنى بالبيئة إلى وضع إطار شامل للبرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ، بالجمع بين القرارات والمبادرات والبرامج الحكومية الدولية القائمة منها والجديدة وتوحيدها لتنفذ على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية.

ز- وفى كانون الثانى/يناير 2009، وافق الاتحاد الأفريقى فى دورته العادية الثانية عشرة على إعلان الجزائر بشأن تغير المناخ وأقره كمنهاج عمل للموقف الأفريقى الموحد بشأن تغير المناخ. ووافق مؤتمر القمة أيضا على أن يمثل أفريقيا وفد واحد تخول له سلطة التفاوض بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء؛

ح- وفي حزيران/يونيه 2009، دعت الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الدول الصناعية إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية للبلدان الأفريقية لتمكينها من التصدي

للتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، طلب الاجتماع من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال التفاوض على اتفاقات تغير المناخ والحصول على الموارد المالية القائمة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

ط- وفي تموز/يوليه 2009، وافقت القمة العادية الثالث عشرة للاتحاد الأفريقي على إنشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ، الذي يضم كلا من الجزائر وجمهورية الكونغو وإثيوبيا وكينيا وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا وأوغندا ورئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. ووافقت القمة على إعلان الجزائر (بصيغته المستكملة في نيروبي في أيار/مايو 2009) حول "منهاج العمل الأفريقي المشترك في كوبنهاغن" ليكون منهاج عمل للموقف الأفريقي الموحد بشأن تغير المناخ، وحثت مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ وجميع السفراء لدى الاتحاد الأفريقي والمفاوضين على إتباع الموقف الأفريقي الموحد الذي تم إقراره بشأن تغير المناخ. وأذنت القمة بانضمام الاتحاد الأفريقي إلى اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وطلبت أيضا من مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية، بدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والدول الأعضاء في تنفيذ التدابير اللازمة للتصدي لتغير المناخ. وطلبت أيضا من هذه الهيئات تعبئة الموارد اللازمة للتصدي لتغير المناخ في المنطقة.

باء- الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز منذ الاجتماع المشترك لعام 2009

1- برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا

6- كثف كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي الإجراءات الرامية إلى تفعيل البرنامج بالكامل. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من البرنامج هو التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في أفريقيا. ويرمي البرنامج على وجه التحديد إلى تعزيز قدرات أهم المؤسسات والجهات المعنية على تحسين نوعية البيانات المناخية والمراقبة والخدمات الإعلامية والسياسات والعمليات الاستثمارية وممارسات إدارة المخاطر في القطاعات السريعة التأثر بتقلبات المناخ مثل الزراعة والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية والطاقة والصحة.

7- ويسعى البرنامج إلى تحقيق نتائج في أربعة مجالات هي: (أ) إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ على نطاق واسع وعرضها ونشرها؛ (ب) التحليل الجيد لعملية دعم اتخاذ القرارات والممارسات الإدارية؛ (ج) اتخاذ قرارات مدروسة والتوعية والدعوة؛ (د) إثبات قيمة تعميم مراعاة المعلومات المناخية في خطط التنمية عن طريق تنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف مع تغير المناخ.

8- وتتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي القيادة السياسية لهذا البرنامج، وهي تنسق تدابير التصدي لتغير المناخ في إطار السياسات العامة الإقليمية وكذلك المفاوضات العالمية بشأنه. وفي هذا الصدد، بدأت المفوضية إنشاء وحدة لتنسيق البرامج المتعلقة بتغير المناخ والتصحر بناء على التوصية الواردة في مقرر

المجلس التنفيذى EX.CL/Dec.500(XV) Rev.1. ودرست لجنة الممثلين الدائمين الهيكل المقترح للوحدة وأوصت بتعيين خبير استشاري لإدارتها. ووضعت الصيغة النهائية لاختصاصات الخبير الاستشاري الذي من المتوقع أن يبدأ عمله بحلول 15 آذار/مارس 2010 إذا أصبحت الوحدة جاهزة للعمل بفضل جهود مختلف الشركاء المسؤولين.

9- ويتولى مركز السياسات الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولية إدارة المعارف وتيسير وضع السياسات والمشاريع. وقد تلقى المركز دعما ماليا من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ومن السويد والنرويج، وتعهد العديد من الشركاء الآخرين بتقديم دعم مهم ليصبح المركز جاهزا تماما للعمل بصفة دائمة، وكذلك من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا. وأثناء التحضير لمؤتمر كوبنهاغن، تلقى الخبراء والمفاوضون وصانعو السياسات الأفارقة في مجال تغير المناخ الدعم في سياق الأنشطة المؤقتة للمركز. وشُرع في تعيين موظفي المركز بشكل جدي، ومن المتوقع أن يصبح جاهزا للعمل بالكامل بحلول حزيران/ يونيه 2009.

10- وسيقوم المركز، عندما يصبح قادرا على العمل بكامل طاقته، بدعم الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية حتى يتسنى لها التصدي كما يلزم لتحدي تغير المناخ والتنفيذ الفعال للاتفاقات الإقليمية والعالمية ذات الصلة. ومن المتوقع أن يتيح عمل المركز بشأن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وتحليل السياسات والدعوة معلومات بالغة الأهمية وخيارات في مجال السياسة العامة ستمكن البلدان من التصدى للتحديات الملحة التى يطرحها تغير المناخ. ومن المتوقع أيضا أن يذكى وعى الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية ويعزز قدراتها على زيادة إدراج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ فى خطط التنمية. ويرتقب أن يؤدى ذلك إلى قيام عدد متزايد من الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج إنمائية، بما في ذلك استراتيجيات للحد من الفقر تدرج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ ضمن أولوياتها.

11- ويشكل الصندوق الخاص لبرنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا التابع لمصرف التنمية الأفريقي والخاضع لإدارته قناة لتمويل العمليات الميدانية حسب الطلب من طرف المؤسسات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية المسؤولة عن التنفيذ في كافة أنحاء أفريقيا. وقد وافق مجلس إدارة مصرف التنمية الأفريقي على اقتراح إنشاء الصندوق الخاص، وسيعرض على مجلس المحافظين لإقراره في الاجتماع السنوي للمصرف المقرر عقده في نيسان/أبريل-أيار/مايو 2010.

2- الإطار الشامل للبرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ

12- يجري حاليا وضع إطار شامل للبرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ برعاية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويهدف الإطار إلى ضمان التنسيق والاتساق في تنفيذ واستعراض المبادرات المتعلقة بتغير المناخ وخطط التنمية المستدامة في أفريقيا على جميع المستويات. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2009، كانت بلدان شرق أفريقيا ووسطها قد عقدت مشاورات بشأن مشاريع برامجها التي تدخل في هذا الإطار، في حين يوجد برنامج منطقة الجنوب الأفريقي قيد الإعداد حاليا.

3- البرامج الإقليمية والقارية الأخرى المتعلقة بتغير المناخ

13- البرنامج الأفريقي لرصد البيئة من أجل التنمية المستدامة التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي: بدأ عمله في عام 2007، وهو يتيح خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم وتحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئية بالجماعات الاقتصادية الإقليمية الخمس.

14- برنامج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بين الجماعة الأوروبية ومناطق أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ: في ما يتعلق بتنفيذ برنامج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، تم التوقيع على اتفاق للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتحديد طرق استخدام الموارد وإدارة المشاريع وتنظيمها؛ وأرسل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 24 حزيران/يونيه 2009 أول سلفه نقدية حظيت بموافقة لجنة استعراض المشاريع في 13 آب/أغسطس 2009؛ وعين موظفو المشروع في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2009. وإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة لتحديد احتياجات أفريقيا وأولوياتها وحلقتا عمل لتقييم الاحتياجات الناشئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وانعقد اجتماع للتشاور.

15- وتشكل مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل: أحد الإجراءات ذات الأولوية في إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ، وهو يهدف إلى تحفيز التنمية المستدامة والحد من الفقر في الطرفين الشمالي والجنوبي للصحراء الكبرى. وقد بدأت هذه المبادرة كعملية لغرس الأشجار ثم تطورت إلى عملية للترويج لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بالتركيز على النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة في الصحراء الكبرى والساحل.

16- برنامج الحد من مخاطر الكوارث: يهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث وبناء قدرة البلدان والمجتمعات على مواجهتها، وتعزيز تلك الإجراءات. وقد وضعت حتى الآن الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث وكذلك مبادئ توجيهية لتعميم عمليات تقييم مخاطر الكوارث في خطط التنمية، بالإضافة إلى مناقشة برنامج عمل أفريقيا للفترة 2005-2010. وبدأ العمل أيضا بمنهاج عمل أفريقيا الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث بوصفه منتدى لمناهج العمل وجهات التنسيق الوطنية.

4- دعم الأعمال التحضيرية الأفريقية للمشاركة في مؤتمر كوبنهاغن

17- خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية وشركاء التنمية، بدعم مالي من الشركاء في التنمية، وخاصة إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والسويد النرويج والدانمرك، بتقديم مزيد من الدعم للخبراء والمفاوضين وصانعي السياسات الأفارقة في الأعمال التحضيرية للمشاركة في مؤتمر كوبنهاغن، بما في ذلك تحديث الموقف الأفريقي الموحد في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ.

18- وفي أيلول/سبتمبر 2009، قامت أمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووحدة الدعم المشتركة بين منتدى الشراكة الأفريقية ومنظمة التعاون والتنمية

فى الميدان الاقتصادى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتنظيم دورة خاصة لمنتدى الشراكة الأفريقية بشأن تغير المناخ. وكان الهدف الرئيسى من الدورة هو تشكيل تحالف يتمحور حول أهم الشواغل والتوقعات الأفريقية بشأن تغير المناخ ضمانا لمعالجتها معالجة وافية فى إطار اتفاق جديد بهذا الشأن يتوقع أن يتم التوصل إليه فى مؤتمر كوبنهاغن. وكانت الحصيلة الرئيسية للدورة صدور بيان مشترك عن أفريقيا وشركائها يتضمن أفكارا سياسية رئيسية عممت على العمليات الإقليمية والعالمية ذات الصلة وصبت في أعمال مؤتمر قمة كوبنهاغن المعني بتغير المناخ .

19- وفى تشرين الأول/أكتوبر 2009، تم التكفل بمشاركة وزراء من أكثر من عشرين بلدا أفريقيا فى المنتدى العالمى للتنمية المستدامة فى واغادوغو ببوركينا فاسو، عقد تحت عنوان "تغير المناخ". وواصل المنتدى، فى جملة أمور أخرى، مناقشة أولويات أفريقيا وشواغلها وتوقعاتها في ما يخص مؤتمر قمة كوبنهاغن المعني بتغير المناخ

20- وفى تشرين الأول/أكتوبر أيضا، نظمت دورة توجيهية بشأن تغير المناخ والقضايا الجنسانية للمندوبين الأفارقة فى المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، بالتعاون مع التحالف العالمى للقضايا الجنسانية والمناخية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرين. وكان الهدف من الدورة توعية المشاركين بالصلة بين تغير المناخ ونوع الجنس وتزويدهم بالأدوات اللازمة لتيسير تعميم المنظور الجنسانى فى المبادرات المتعلقة بتغير المناخ، وزيادة فهم الولايات والصكوك الدولية ودورها في التشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطاب السائد حول موضوع تغير المناخ.

21- ونُظم، مباشرة عقب اجتماع بلدان وسط أفريقيا والدورة التوجيهية بشأن القضايا الجنسانية، الاجتماع التحضيري الأفريقي للمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، برعاية المؤتمر الوزارى الأفريقى المعنى بالبيئة. وأحرز الاجتماع تقدما ملحوظا فى وضع الصيغة النهائية لإطار البرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ؛ وقام بتحديث الموقف الأفريقى الموحد بشأن تغير المناخ وتعميق فهم القضايا موضوع التفاوض بشأن النظام الدولى المعنى بتغير المناخ لما بعد عام 2012 (انظر المرفق 1). و فى هذا الصدد، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بناء على طلب أمانة المؤتمر الوزارى الأفريقى المعنى بالبيئة، تكليفا بإعداد تقرير فنى عن المفاوضات الجارية تحت رعاية الفريق العامل المخصص للتدابير التعاونية طويلة الأجل المتخذة بموجب الاتفاقية. وأدرج هذا التقرير في إطار المداولات، ووزع على نطاق واسع على المفاوضين وصانعى السياسات الأفارقة فى مجال تغير المناخ، وتضمن تقييما نقديا للنص التفاوضى الذى أعده الفريق العامل تحضيرا لمؤتمر كوبنهاغن، وساعد على تعميق فهم الآثار المترتبة بالنسبة لأفريقيا على مختلف المقترحات الواردة في النص، واستند إليه كذلك في المواقف التفاوضية الأفريقية بشأن مختلف عناصر خطة عمل بالي.

22- وفى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعنى بتغير المناخ الذى عقد فى كوبنهاغن بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2009، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقى والمكتب الإقليمى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى أفريقيا وغير ذلك من الجهات الفاعلة الإقليمية، بالتحاور المنتظم مع المفاوضين وصانعى السياسات الأفارقة بشأن تغير المناخ، ووفرت لهم ما يلزم من دعم فني ولوجستي. وإضافة إلى ذلك، قدمت هذه المؤسسات الدعم لتنظيم الاجتماع الاستثنائي الثاني

للمؤتمر الوزارى الأفريقى المعنى بالبيئة حول موضوع تغير المناخ . وتدارس الاجتماع مسألة تحديث الموقف التفاوضى الأفريقى الموحد وساعد على تعميق فهم القضايا قيد التفاوض وناقش طرق المشاركة في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

23- وفي أعقاب إنشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ فى المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقى والمشاورات المعقودة فى طرابلس بليبيا في 31 آب/أغسطس 2009، عين معالي السيد ميليس زيناوى، رئيس الوزراء الإثيوبى، منسقا لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالنزاعات، وكلف بقيادة عملية التشاور. وعقدت المشاورات النهائية قبل المؤتمر الخامس عشر للأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فى أديس أبابا بإثيوبيا فى 17 كانون الأول/ديسمبر 2009 تحت رئاسة معالى السيد ميليس زيناوى . وخلال هذا الاجتماع، اتفق على ضرورة أن يراعى الاتفاق السياسى الذى سينبثق عن مؤتمر كوبنهاغن مصالح أفريقيا في ما يتعلق بأهداف التخفيف من تغير المناخ وتمويل تدابير التكيف معه . وأشار معالي السيد ميليس زيناوى فى الاجتماع المذكور إلى أن الإشارات الصادرة عن البلدان المتقدمة لا تبشر بإبرام معاهدة ملزمة وأنه على أفريقيا ضمان التوصل إلى اتفاق سياسي ملزم تبعا لذلك.

ثالثاً – نتائج كوبنهاغن وطريق أفريقيا للمضي قدماً

24 – عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، الدانمرك في كانون الأول/ ديسمبر 2009. وأعد المؤتمر، الذي حضره ما يقرب من 130 زعيماً، اتفاق كوبنهاغن بوصفه نتيجته الرئيسية. وأخذت الأطراف علماً فقط بالاتفاق ولم تعتمده بصفة رسمية حيث انقسمت هذه الأطراف بشأن ما إذا كان الاتفاق يوفر أساسا سليما للتفاوض للتوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً في 2010 (ملخص لنتائج المؤتمر IISD 2009[1] ، وإدارة الأمم المتحدة للإعلام العام 2009[2]) . غير أن الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. يفو دي باور يشير إلى أنه على الرغم من أن الاتفاق غير مقبول باعتباره قرارا رسميا في إطار الاتفاقية ، فإن أهدافه تتركز بشدة في أهداف الاتفاقية.

25 – وفيما يلي الالتزامات الرئيسية المتضمنة في الاتفاق:

- توافق البلدان على العمل صوب تحقيق هدف مشترك طويل الأجل يقضي بأن لا يتجاوز ارتفاع درجة حرارة العالم درجتين مئويتين؛

[1] IISD، 2009، موجز لمؤتمر كوبنهاغن لتغيير المناخ 7–19 كانون الأول/ ديسمبر 2009 – نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 12 رقم 459.

[2] إدارة الأمم المتحدة للإعلام العام (2009) . بيان صحفي بشـــأن ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة بشـــأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، نيويورك، 21 كانون الأول/ ديســـمبر 2009 http://www.un.org/News/Press/docs/2009sgsm1284.doc.htm. (صدر في 23/ 12/ 2009) .

- توافق البلدان على استعراض هذا الالتزام في 2015 لمراعاة القرائن العلمية الجديدة ؛
- التزمت البلدان المتقدمة بوضع وتنفيذ أهداف بشأن انبعاثات غازات الدفيئة؛
- وافق عدد من البلدان النامية من بينها الاقتصاديات الناشئة الرئيسية، على تنفيذ تدابير تخفيف ملائمة على الصعيد الوطني، والإبلاغ عن جهودها كل عامين؛
- وافقت البلدان على العمل للحد من الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها؛
- تعهدت البلدان بأموال تصل إلى 30 مليار دولار أمريكي فيما بين 2010 و2012 تنفق من خلال صندوق كوبنهاغن للمناخ الأخضر، ووافقت على الوصول إلى هدف تعبئة 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 للبلدان النامية.

26 – وعلاوة على ذلك ، أنشأ الاتفاق أربع هيئات جديدة هي: آلية بشأن زيادة الحد من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها، وفريق رفيع المستوى في إطار مؤتمر الأطراف لدراسة تنفيذ الأحكام الخاصة بالتمويل ، وصندوق كوبنهاغن للمناخ الأخضر وآلية للتكنولوجيا (ملخص وقائع المؤتمر IISD 2009).

27 – وفي حين وجه البعض انتقادات للاتفاق على أنه ضعيف، قبله البعض الآخر من بينه الاتحاد الأفريقي بوصفه حلا وسطاً في مواجهة الكثير من المصالح المتضاربة. وتتضمن الشواغل التي أعربت عنها البلدان النامية بما في ذلك الواقعة في أفريقيا أن الاتفاق يفتقر إلى قاعدة علمية ، وعدم الإشارة إلى الالتزامات الملزمة في فترة الالتزام الثانية، وانعدام الضمانات بشأن استمرار وجود بروتوكول كيوتو ، والإخفاق في الاتفاق على قصر الارتفاع في درجة الحرارة على أقل من 1,5 درجة مئوية. وفي حين رأى البعض أن الاتفاق بشأن التمويل يعتبر بداية جيدة ، أشار البعض الآخر إلى عدم كفايته بالنظر إلى الإجراءات اللازمة لمعالجة تغير المناخ بصورة كافية. وإضافة إلى ذلك اعتبر البعض أن الإجراءات التي أدت إلى اتفاق كوبنهاغن لم تكون شفافة وديمقراطية بالقدر الكافي في حين لاحظ آخرون أن عملية التفاوض كانت قانونية (ملخص المؤتمر IISD 2009) . وعلاوة على ذلك فإن مفهوم المسؤولية التاريخية الذي يكتسب أهمية بالغة لأفريقيا والأقاليم النامية الأخرى كان غائباً بصورة واضحة من نصوص الاتفاق.

28 – وأشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى أن الاتفاق يعتبر بداية طيبة ، وحث الحكومات على التوقيع رسمياً عليه. كما حث الأطراف على تنفيذ التزاماتها في أسرع وقت ممكن في الوقت الذي يجري فيه إعداد الاتفاق الملزم قانوناً. وعلاوة على ذلك، حث البلدان على ضمان أن يدخل صندوق كوبنهاغن للمناخ الأخضر حيز التشغيل الكامل في أسرع وقت ممكن، وزيادة مستوى توقعاتها، حيث أخفقت التزامات التخفيف الحالية في الوفاء بالالتزام الأدنى المتمثل في الإبقاء على الارتفاع في درجة حرارة العالم عند أقل من 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. وأخيراً التزم بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتنمية وتغير المناخ لضمان أن تشمل المفاوضات السياق الكامل لتغير المناخ والتنمية بدرجة كبيرة ومؤسسية. (إدارة الأمم المتحدة للإعلام العام 2009)

29 – وتجدر الملاحظة بأن مؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأطراف العامل في شكل اجتماع للأطراف قد وافق على تمديد الولاية الممنوحة للفريق العامل المخصص المعني بالإجراءات التعاونية طويلة الأجل في إطار الاتفاقية والفريق العامل المخصص في إطار بروتوكول كيوتو لمدة عام آخر. وفي حين أن من الأمور المشجعة للبلدان النامية أن المفاوضات سوف تستمر على مسارين منفصلين، لم يتخذ أي قرار بشأن الموعد والمكان اللذين ستتواصل فيهما هذه المفاوضات.

30 – وقد شاركت أفريقيا بفعالية في جميع المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، والتي أدت إلى مؤتمر كوبنهاغن، بلورت أفريقيا في كوبنهاغن شواغلها ومصالحها بصورة فعالة، وأثبتت أنها قوة يحسب حسابها، ونظراً لأن المفاوضات سوف تستمر، وأن من المتوقع أن يدخل اتفاق ملزم قانوناً حيز التنفيذ في 2010، ينبغي أن تعي أفريقيا الدرس المستمد من المؤتمر، وأن تواصل تعزيز آلياتها المتعلقة بالتنسيق والتشاور لضمان أن تنعكس شواغل الإقليم وأولوياته بصورة كافية في الاتفاق الخاص بتغير المناخ الذي يتوقع أن يكون جاهزاً خلال عام 2010. وقد أظهر المؤتمر باستفاضة أن بوسع أفريقيا أن تكسب الكثير عندما تظل متحدة في الرؤية، والغرض. وعلاوة على ذلك، يتعين على أفريقيا أن تفحص تحالفاتها الإستراتيجية ، وإستراتيجية التفاوض في ضوء هذه القضايا الناشئة والتطورات الجديدة.

رابعاً – فترة ما بعد كوبنهاغن

31 – ستعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي صوب تنفيذ المقررات التالية بشأن تغير المناخ التي اعتمدها مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/ يناير 2010.

- وضع إستراتيجية اتصال بشأن تغير المناخ للترويج والتوعية بشأن موقف أفريقيا من بنود جدول الأعمال الرئيسية؛
- تنظيم اجتماع للمفاوضين الأفريقيين قبل اجتماع الخبراء في بون، ألمانيا؛
- توسيع نطاق العضوية في مؤتمر رؤساء دول وحكومات أفريقيا بشأن تغير المناخ لزيادة التمثيل الإقليمي؛
- تنظيم اجتماع لهذا المؤتمر لإجراء مشاورات قبل مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي سيعقد في مدينة مكسيكو بالمكسيك؛
- توفير الدعم اللوجستي للمفاوضين خلال الاجتماعات والمفاوضات؛
- استخدام خبير تقني لتقديم الدعم للمفاوضين؛
- التصديق على أحكام اتفاق كوبنهاغن؛
- تقديم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مذكرات أحادية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ تدعم اتفاق كوبنهاغن؛

- إقامة هيكل تفاوضي واحد مبسط على المستوى الوزاري ومستوى الخبراء يحل مكان آلية التنسيق الحالية؛
- يقوم رئيس المفوضية بجميع الأنشطة اللازمة لتسجيل الاتحاد الأفريقي بوصفه طرفاً واحداً يتفاوض نيابة عن جميع الدول الأعضاء فيه.

32 – ستنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وفي تعاون وثيق مع وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة الرئيسية (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، منتدى التنمية الأفريقي السابع في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 بشأن الموضوع الرئيسي " تغير المناخ والتنمية المستدامة" وسيهدف منتدى التنمية متعدد أصحاب المصلحة (وهو المنتدى الأكبر في أفريقيا) إلى المحافظة على قوة دفع ما بعد كوبنهاغن بشأن قضايا المناخ والتنمية على جميع المستويات بما في ذلك القيادة السياسية وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وسيسهم بذلك في استثارة الوعي والدعوة للدول الأعضاء لتعميم الشواغل الخاصة بتغيير المناخ في الأولويات والأطر والبرامج الإنمائية في جميع أنحاء الإقليم.

خامساً – المسائل البرنامجية

33 – عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنجاح في تشرين الأول/ أكتوبر 2009 الدورة السادسة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وقد عقد الاجتماع بشأن الموضوع الرئيسي " الاستهلاك والإنتاج المستدامان لأغراض النمو المستدام والحد من الفقر". واستعرضت الدورة تنفيذ برنامج عمل شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2008 – 2009، وقدمت التوجيه اللازم بشأن مواصلة العمل في الفترة 2010 – 2011. كما وفرت الدورة منبراً لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا تمهيداً للدورة الثامنة عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة .

34 – وعرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اللجنة في هذا الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تغير المناخ والتنمية في أفريقيا بما في ذلك إنشاء المركز الأفريقي للسياسات المناخية. وامتدحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي لوضعها البرنامج الذي رأت أنه جاء في وقته بالنظر إلى أهمية تغير المناخ بالنسبة للنمو وآفاق التنمية المستدامة في أفريقيا. ووافقت اللجنة على اقتراح أدرجته الأمانة بشأن إنشاء برنامج فرعي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تغير المناخ والتنمية حيث رأت أنه سوف يقطع شوطا كبيراً صوب معالجة تغير المناخ وتحديات التنمية في القارة بطريقة فعالة ومستدامة. وفي هذا الصدد، تود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تسترعي عناية المؤتمر المشترك إلى هذه المسألة لنظرها.

سادساً– الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

35 – إن تغير المناخ ظاهرة عالمية سوف تعم آثارها على جميع البلدان إلاّ أنها ستكون أشد تأثيراً على البلدان الفقيرة الضعيفة في أفريقيا وإن كانت لا تتحمل سوى أقل قدر من المسؤولية إزاءها.

وسوف يؤثر تغير المناخ في جميع القطاعات الاقتصادية في أفريقيا ومن ثم سوف يشكل تحدياً غير مسبوق أمام القارة وخاصة من أجل تحقيقها ضرورات النمو والتنمية المستدامة بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أن تغير المناخ أصبح يهدر بالفعل عقوداً من المكاسب الإنمائية. وفي هذا السياق، فإن من الضروري أن يُستمع إلى شواغل أفريقيا في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، وأن تعالج هذه الشواغل بصورة كافية في النظام الدولي لتغير المناخ بعد عام 2012. وعلاوة على ذلك، ينبغي الإدراك بأن الكفاح ضد تغير المناخ يوفر فرصاً لأفريقيا لمتابعة مسار زيادة التنمية المستدام مع القيام في نفس الوقت بالنهوض بالنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. وينبغي للمؤسسات الإقليمية أن تضطلع، وأن تشاهد وهي تضطلع، بدور قيادي في مساعدة أفريقيا على التصدي لتحديات تغير المناخ في سياق ضرورات التنمية المستدامة.

36- ويتعين دمج قضايا تغير المناخ في عمليات صنع القرار على المستوى الوطني حتى يمكن الحد من تأثيراتها السلبية على الموارد وسبل المعيشة والاقتصاد الأوسع نطاقاً. غير أن هذا الدمج يتعرض لقيود شديدة من البيئة المؤسسية الحالية في الكثير من البلدان الأفريقية بالنظر إلى أن آليات التنسيق الحكومية يعوزها التطوير الجيد. وينبغي بذل المجهود لزيادة التنسيق عبر الوزارات والقطاعات والارتفاع بقضية المناخ إلى أعلى الأولويات السياسية. وبهذه الطريقة، يمكن أن يغير الدمج في الارتفاع بقضية تغير المناخ من تحدٍ بيئي إلى تحد إنمائي.

37- وينبغي للبلدان الأفريقية أن تغتنم فرص النمو الأخضر وفرص العمل الخضراء التي يوفرها النظام الدولي لتغير المناخ. ويمكن الارتكاز على وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية لتحقيق التكيف والإجراءات الملائمة وطنياً للتخفيف في ضمان الاستفادة من هذه الفرص على النحو الأمثل. وينظر إلى التمويل ووضع التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات على أنها عناصر رئيسية في تحقيق ذلك.

38- والواقع أن المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ تتسم بالتعقيد وبالتحديات بالنظر إلى أن القضايا موضع النقاش تتعلق بجميع جوانب التنمية. ويتعين على أفريقيا حتى تضمن استمرار مشاركتها بفعالية في مفاوضات عام 2010، أن تنقح مواقفها أن تعزز من هياكل التنسيق والتفاوض في ضوء الدروس المستفادة في كوبنهاجن. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاعتراف بالدور الذي تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة تحديات تغير المناخ في القارة وخاصة في المفاوضات والارتكاز على هذا الدور.

39- وينبغي أن تستمر أفريقيا في المطالبة بإجراء المزيد من الإصلاحات في نظام الحوكمة الحالي لتمويل تغير المناخ، والتفعيل السريع لصندوق كوبنهاجن للمناخ الأخضر لضمان الوصول بيسير إلى الأموال التي تمس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون البلدان الأفريقية استباقية في الوفاء بالاحتياجات المحددة في إطار الصناديق العامة الحالية مثل إطار تخصيص الموارد ومرفق البيئة العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان أن تهيئ نفسها بفعالية للاستفادة من صندوق كوبنهاجن للمناخ الأخضر. غير أن المسألة الرئيسية في هذا المجال هي قدرة البلدان الأفريقية على استخدام هذه الصناديق الجديدة بفعالية. وفي هذا السياق، ينبغي للبلدان أن تبني قدراتها المؤسسية والتقنية والإدارية للحصول بفعالية على هذه الأموال.

40- وينبغي أن تبذل جهود متساوَق للنهوض بعملية دمج أفريقيا في أسواق الكربون العالمية. وينبغي أن تمثل عملية تبسيط قواعد آلية التنمية النظيفة الخطوة الأولى الهامة. ويتعين أن يشمل ذلك القواعد الخاصة بتحديد خطوط الأساس، ورصد انبعاثات الكربون، وإنفاذ التعويضات وتوسيع نطاق المشاريع المؤهلة، وأن تتضمن إزالة الغابات وامتصاص كربون التربة. وينبغي أن تستكمل هذه الجهود بتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان الأفريقية للمشاركة بشكل أفضل في آلية التنمية النظيفة.

41- وينبغي تفعيل برنامج تغير المناخ والتنمية في أفريقيا والكيانات التابعة له بالكامل في أسرع وقت ممكن لضمان أن يحصل المفاوضون الأفريقيون وواضعو السياسات على جميع المستويات كل الدعم الذي يحتاجونه لضرورة شواغل القارة ومصالحها والدفاع عنها بصورة فعالة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لبرنامج تغير المناخ والتنمية في أفريقيا والكيانات التابعة له أن يدعم إدراج شواغل تغير المناخ في عملية وضع السياسات وتنفيذها، فضلاً عن المشاريع العملية على الأسس التي تدعم إجراءات مواجهة تغير المناخ وخاصة التكيف. وينبغي الإسراع بوضع الإطار الشامل لبرنامج تغير المناخ في أفريقيا الذي يعتبر مكملاً لبرنامج تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، وتقديم التمويل اللازم لتنفيذه لضمان الاتساق والتساوق في الجهود الرامية إلى معالجة تغير المناخ وصلاته بالتنمية.

42- ويتعين على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشئ برنامجاً فرعياً عن تغير المناخ والتنمية لضمان استدامة التدخلات الجارية التي تهدف إلى التصدي لتحد تغير المناخ

الملحق الأول

موقف أفريقيا التفاوضي المشترك بشأن تغير المناخ على النحو الذي قدمه فريق المفاوضين الأفريقيين في شكل رسائل رئيسية أرسلت إلى الوزراء ورؤساء الدول والحكومات خلال الاجتماع الثاني للخبراء رفيعي المستوى الذي عقد في أديس أبابا في تشرين الأول/ اكتوبر2009

ألف – <u>المزيد من الالتزامات للأطراف المدرجة في الملحق الأول (المفاوضات في إطار بروتوكول كيوتو)</u>

لن تقبل أفريقيا استبدال بروتوكول كيوتو أو دمجه مع أي اتفاق جديد. وترى أن :

- على البلدان المتقدمة أن تخفض من انبعاثات غاز الدفيئة لديها بنسبة 40 في المائة على الأقل من مستوياتها في عام 1990 بحلول عام 2020 وبنسبة 80–90 في المائة من مستويات عام 1990 بحلول عام 2050 حتى يتسنى تحقيق أدنى مستوى من التثبيت الذي قدره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقرير التقييم الرابع الذي أصدره ؛
- ينبغي أن ينتهي الفريق العامل المخصص في إطار بروتوكول كيوتو من عمله بحلول مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاغن .

باء – <u>خطة عمل بالي</u>

(1) الرؤية المشتركة

تتخذ البلدان الأفريقية المواقف التالية فيما يتعلق بخطة عمل بالي:

- تقترح أفريقيا اتفاقا جديدا عادلا وشاملا وفعالا ومتساويا في كوبنهاغن يفيد المناخ والبلدان الضعيفة ، وينفذ في سياق استئصال الفقر والتنمية المستدامة والحاجة إلى المساواة بين الجنسين ؛
- ينبغي بذل الجهود لضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو كامل وفعال ومستدام؛
- ينبغي مراعاة جميع العناصر الرئيسية في خطة عمل بالي.

(2) التكيف

- التكيف لأفريقيا يمثل أعلى أولوية ؛
- لأفريقيا، بوصفها القارة الأقل في إصدار انبعاثات غازات الدفيئة وإن كانت الأكثر تعرضا لها ، الحق في الحصول على دعم كامل لجهودها الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ ؛

- إن توفير الدعم المالي والتكنولوجي والمتعلق ببناء القدرات من جانب الأطراف من البلدان المتقدمة لإجراء التكيف في البلدان النامية يمثل التزاما بمقتضى الاتفاقية ينبغي الوفاء به على نحو عاجل إدراكا بأن تغير المناخ يمثل عبئا إضافيا على كاهل التنمية المستدامة وتحديا أمام انجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

(3) التخفيف

ترى أفريقيا ضرورة التفرقة بين التزامات التخفيف من جانب البلدان المتقدمة وإجراءات التخفيف بواسطة البلدان النامية .

وينبغي الدخول في التزامات التخفيف من جانب البلدان المتقدمة ، وهي الالتزامات التي تتضمن التزامات ملزمة قانونا ومحددة كميا بخفض الانبعاثات ، والتزامات بالخفض المطلق للانبعاثات والتزامات قابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها .

- ينبغي أن تتضمن نتائج كوبنهاغن التزامات طموحة وملزمة قانونا بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على نطاق الاقتصاد بأكمله بالنسبة لجميع الأطراف من البلدان المتقدمة ، وينبغي أن لا تقل هذه الالتزامات عن 40 في المائة على الأقل من انبعاثات غازات الدفيئة بالمقارنة بمستوياتها في عام 1990 بحلول عام 2020؛
- ينبغي أن تتماثل الجهود المبذولة من طرف البلدان المتقدمة، وفي غاياتها، ومدى الامتثال لالتزاماتها.

وفيما يتعلق بإجراءات التخفيف من جانب البلدان النامية :

- ثمة حاجة إلى ضمان أن تكون إجراءات التخفيف بالنسبة لأفريقيا طوعية وملائمة من الناحية الوطنية؛
- كما أن هناك حاجة إلى ضمان أن تحظى إجراءات التخفيف بالدعم الكامل والتمكين من خلال نقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات من جانب البلدان المتقدمة.

(4) وسائل التنفيذ في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات

فيما يلي موقف أفريقيا إزاء وسائل التنفيذ في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات :

- بالنسبة لأفريقيا لن يمكن تحقيق نتائج كوبنهاغن دون التزام من جانب البلدان المتقدمة بتوفير الدعم المالي والتكنولوجي والمتعلق ببناء القدرات للبلدان النامية ؛
- يتعين توافر التزام مالي بما لا يقل عن 1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي للبلدان المتقدمة (على النحو الوارد في تقرير عام 2007 للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ) لتوفير الدعم والتمكين من تنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف في البلدان النامية ؛

- ينبغي أن توفر نتائج كوبنهاغن تمويلا جديدا وإضافيا ومستداما ويسهل الحصول علية والتنبؤ به لبرنامج مؤسسي شامل بشأن التكيف للحد من جوانب الضعف ومضاعفة المقاومة للتأثيرات التي تحدث بالفعل وللتأثيرات التي قد تحدث في المستقبل؛
- ينبغي أن تكون الترتيبات المؤسسية متساوية وشفافة ، وأن تيسر حصول البلدان النامية على " وسائل التنفيذ " بطريقة متساوية وتمكينية ؛
- ينبغي أن يضمن أي اتفاق بشأن توزيع التكنولوجيا ونشرها ونقلها حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الملائمة والمكيفة والتي في متناول اليد للقيام بالإجراءات المعززة بشأن التخفيف والتكيف التي ستعالج الاحتياجات الفورية لأفريقيا ؛
- ينبغي للبلدان المتقدمة أن تلتزم بتعزيز القدرة المؤسسية في أفريقيا بما في ذلك من خلال إنشاء وتعزيز المراكز الإقليمية للخبرات الرفيعة بشأن تغير المناخ والتي تشمل في مناطقها الأرصاد والخدمات الجوية؛
- يتعين على البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها وفقا لأحكام الاتفاقية .